

Distr.: General  
17 March 2023  
Arabic  
Original: English



مجلس حقوق الإنسان  
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل  
الدورة الثالثة والأربعون  
1-12 أيار/مايو 2023

التقرير الوطني المقدم عملاً بقراري مجلس حقوق  
الإنسان 1/5 و21/16\*

بوتسوانا

\* تصدر هذه الوثيقة دون تحرير رسمي.



## أولاً - مقدمة

1- عملاً بالفقرة 15 (أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 21/16، وبعد تقديم التقرير المرحلي لمنتصف مدة الاستعراض الدوري في كانون الأول/ديسمبر 2020<sup>(1)</sup>، يسرّ بوتسوانا أن تقدم تقرير الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل. وهذا التقرير هو تحديث للتقدم الذي أحرزه البلد فيما يتعلق بالتوصيات الثلاث والتسعين (93) التي حظيت بالتأييد، والتي نشأت عن الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل. وفي حين تغطي المعلومات المستجدة في هذا التقرير الفترة من 2020 إلى 2022، فقد تضمن التقرير أيضاً بعض التطورات التي سبقت هذه الفترة ولم ترد في تقرير منتصف مدة الاستعراض الدوري الشامل (2020).

## ثانياً - المنهجية وعملية التشاور

- 2- تولت وزارة العدل، وفاءً بولايتها في مجال تنسيق حقوق الإنسان، تنسيق صياغة هذا التقرير. واستشيرت مختلف الوزارات والإدارات الحكومية من أجل الحصول على المعلومات وتجميع هذا التقرير. وعقد اجتماع للصياغة والمصادقة في الفترة من 23 إلى 27 كانون الثاني/يناير 2023.
- 3- وتألفت لجنة الصياغة من ممثلين عن وزارة رئاسة الدولة، ووزارة العدل، ووزارة الدفاع والأمن، ووزارة الخارجية، ووزارة التعليم وتنمية المهارات، ووزارة الصحة، ووزارة العمل والشؤون الداخلية، ووزارة الحكم المحلي والتنمية الريفية، ووزارة الشباب والشؤون الجنسانية والرياضة والثقافة، والوكالة الوطنية لمكافحة الإيدز وتعزيز الصحة.
- 4- ومثل منظمات المجتمع المدني، خلال الاجتماع المعقود من 23 إلى 27 كانون الثاني/يناير 2023، الفريق العامل للمنظمات غير الحكومية المعنية بالاستعراض الدوري الشامل. وقد مكن ذلك من إجراء حوار بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني بشأن القضايا التي يغطيها هذا التقرير.
- 5- وأقيم حوار متسق ومنتظم بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني بشأن قضايا حقوق الإنسان منذ إنشاء اللجنة الوطنية لتنسيق حقوق الإنسان في حزيران/يونيه 2020. وتتمثل ولاية هذه اللجنة، التي يشترك في رئاستها وزارة العدل ومركز ديتشوانيلو - مركز بوتسوانا لحقوق الإنسان (ممثل معين لمنظمات المجتمع المدني)، في تعزيز التفاعل الهادف بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية بشأن قضايا حقوق الإنسان على المستوى الوطني.

## ثالثاً - تحديث بشأن التنفيذ من جانب بوتسوانا (2020-2022)

### التصديق على المعاهدات وإدراجها في القوانين المحلية

#### التوصيتان 10-128 و13-128

- 6- انضمت بوتسوانا إلى اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في تموز/يوليه 2021. ومن أجل إدراج الاتفاقية في القوانين المحلية، وافق البرلمان على السياسة المنقحة المتعلقة بالإعاقة وعلى صياغة مشروع قانون الإعاقة.

## التوصيتان 128-23 و 128-24

7- لا تزال بوتسوانا ملتزمة بالتصديق على هذه الاتفاقية وتواصل تحسين أطرها القانونية والمؤسسية الموجهة نحو الامتثال للصكوك الدولية لحقوق الإنسان.

## التوصية 1-127

8- تظل بوتسوانا، كما ذكر أعلاه، ملتزمة بالتصديق على الصكوك الدولية التي التزمت بالتصديق عليها خلال الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل. ويتضح ذلك من خلال التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2021. وأودعت بوتسوانا أيضاً صكوك الانضمام إلى الاتفاقيات المتعلقة باختطاف الأطفال وتبنيهم وإعالهم، في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، التي ستدخل حيز النفاذ في 1 شباط/فبراير 2023، و 1 آذار/مارس 2023 و 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 على التوالي.

9- وفي حين لا تزال بوتسوانا بحاجة إلى الدعم التقني في مجال التصديق، فإن الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات المتعلقة بالقدرات التقنية لا تزال متواصلة. وتقيم بوتسوانا علاقات شراكة وتعاون مع هيئات رصد المعاهدات والشركاء الإنمائيين بغية الحصول على الدعم التقني بشأن مسائل التصديق والإدراج في القوانين المحلية، وذلك على النحو التالي:

- حلقة عمل الاتحاد الأفريقي بشأن التوقيع والتصديق على البروتوكولات وحقوق الإنسان والشعوب التي عقدت في لوساكا، زامبيا، في الفترة من 29 إلى 30 آب/أغسطس 2022؛
- عقد اجتماع مصادقة افتراضي بشأن تقييم أسباب بطء التوقيع والتصديق على بروتوكولات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والصكوك القانونية الأخرى، في بوتسوانا في 9 أيلول/سبتمبر 2022؛
- الحوار المتعلق بخطط العمل الوطنية بشأن مؤسسات الأعمال وحقوق الإنسان في منطقة الجنوب الأفريقي، الذي جرى في مابوتو، موزامبيق في الفترة من 6 إلى 8 كانون الأول/ديسمبر 2022.

## إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان

التوصيات 127-6، 127-7، 127-8، 127-9، 127-10، 127-11، 127-12، 127-13،  
127-14، 127-15، 127-16، 127-17، 127-18، 127-19، 127-20

10- اكتملت العملية التشريعية الرامية إلى تحويل أمانة المظالم إلى مؤسسة مختلطة ذات ولاية صريحة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وسن قانون أمانة المظالم (المعدل) في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 بغية إسناد ولاية حقوق الإنسان إلى مكتب أمانة المظالم وفقاً لمبادئ باريس. وبلغت عملية استعراض هيكل الأمانة بغرض تمكينه من الاضطلاع بولايته الجديدة مرحلة متقدمة. وستعالج بعد ذلك مسألة حصول أمانة المظالم على اعتماد من التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

## تعزيز حقوق الإنسان

## التوصية 3-127

11- تواصل الحكومة تحسين أطرها المؤسسية الموجهة نحو ضمان المتابعة والتتفيذ المنهجين للتوصيات الصادرة عن هيئات المعاهدات. المرجع: 127-4 أدناه.

#### التوصية 127-4

12- تواصل اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بالمعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات كغالبية امتثال بوتسوانا للاتفاقات الدولية، بما في ذلك تقديم التقارير ومتابعة التوصيات الصادرة عن هيئات معاهدات حقوق الإنسان.

13- وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت الحكومة في نيسان/أبريل 2022 وزارة العدل، المسؤولة عن جملة أمور منها تقديم التوجيه الاستراتيجي والسياسي على الصعيد الوطني فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ثم نقلت وحدة حقوق الإنسان من وزارة رئاسة الدولة إلى وزارة العدل.

14- ويجري حالياً تحديث قاعدة البيانات الوطنية لتتبع توصيات الإنسان التي أيدتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان من أجل ضمان شموليتها. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، عقدت المفوضية السامية لحقوق الإنسان حلقة عمل إقليمية للجنوب الأفريقي بشأن قدرة الآلية الوطنية للإبلاغ والمتابعة على إدارة المعلومات، وكانت بوتسوانا ممثلة فيها.

15- وعلاوة على ذلك، حدثت قاعدة بيانات الاتفاقات.

#### التوصيتان 127-22 و 127-23

16- اكتمل مشروع الاستراتيجية الشاملة لحقوق الإنسان وخطة عملها الوطنية في كانون الأول/ديسمبر 2021. وتشمل الخطوات المقبلة المصادقة عليها واعتمادها من جانب الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة. وسيبدأ التنفيذ في السنة المالية 2023/2024.

#### التوصية 127-24

17- في شباط/فبراير 2019، انضمت بوتسوانا إلى الآلية الأفريقية لاستعراض النظراء.

18- وبغية تعزيز كفاءة القطاع العام وفعالته ومساءلته، أخذت المديرية المعنية بالفساد والجريمة الاقتصادية (المديرية) بنظام رصد وتقييم قائم على النتائج بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبالإضافة إلى ذلك، حصلت المديرية على شهادة نظام إدارة الجودة من المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس (معياري إيزو 90001:2015) في تشرين الأول/أكتوبر 2021، من خلال مكتب بوتسوانا للمعايير. ومن أجل تحقيق التميز في الخدمة، توضع المسامات الأخيرة على مشروع السياسة الوطنية لمكافحة الفساد.

19- ووضعت الحكومة مدونة لإدارة الشركات الحكومية من أجل تحسين إدارة الشركات وأدائها وشفافيتها ومساءلتها. وستعزز لوائح الإبلاغ المالي لعام 2021، التي دخلت حيز النفاذ في نيسان/أبريل 2022، الرقابة على الشركات الحكومية. وعلاوة على ذلك، جرى ترشيح إدارة بعض الشركات الحكومية للحد من التداخلات وتعزيز الكفاءة في تقديم الخدمات.

20- ومن أجل تحسين تدابير ردع الغش واختلاس الأموال العامة، عزز مكتب المراجع العام للحسابات المراجعة الخارجية عن طريق توسيع نطاق الأنشطة المشمولة بالمراجعة. وقد تحقق ذلك جزئياً من خلال إنشاء شعبة مراجعة حسابات متخصصة تتمتع بالقدرة على المراجعة المحاسبية الفضائية، بحيث تشمل مراجعة حسابات الشركات الحكومية.

## التوصية 127-27

- 21- في عام 2022، قدمت الحكومة خطة إعادة الضبط من أجل تعزيز تقديم الخدمات وتحقيق المزيد من القيمة بموارد محدودة. ومن الإصلاحات الناتجة عن الخطة ترشيد الوزارات الحكومية والشركات الحكومية. وتتمثل نقاطها البارزة في إنشاء وزارة ريادة الأعمال بهدف تعزيز الصناعات والتجارة المستدامة، وإنشاء لجنة التخطيط الوطني، التي تسعى إلى تعزيز تنفيذ التخطيط الوطني ورصده وتقييمه.
- 22- وسعيًا إلى مواصلة دورة التخطيط الإنمائي الوطني مع الدورة الانتخابية الوطنية، اعتمدت الحكومة خطة التنمية الوطنية الانتقالية وبدأت في تنفيذها (نيسان/أبريل 2023 - آذار/مارس 2025).
- 23- وتواصل الحكومة تنفيذ نظام إعفاء خاص في إطار برنامج تنمية المناطق الريفية. وجرى استعراض إطار العمل الإيجابي لصالح مجتمعات المناطق النائية (2015-2025) بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بهدف تقييم تأثيره على سبل عيش الناس. وقد بدأ تنفيذ التوصيات بمشاركة مستمرة من الجهات صاحبة أصحاب المصلحة. ويوضح المرفق 1 تأثير مختلف البرامج المنفذة في إطار العمل الإيجابي لصالح مجتمعات المناطق النائية.
- 24- وتُلَبَّى احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد. وتواصل القطاعات تعميم مراعاة منظور الإعاقة في مبادراتها. ويستفيد 11 782 شخصاً من ذوي الإعاقة حتى الآن من برامج التمكين الاقتصادي الذي يشمل التوظيف من خلال العمل الإيجابي.
- 25- وبغية تحقيق اللامركزية في مجال الخدمات بالإضافة إلى تعزيز تقديم الخدمات على مستوى السلطات المحلية، وافقت الحكومة على رفع مستوى اثنتين وعشرين (22) سلطة تابعة لتصبح مجالس كاملة.
- 26- وفيما يلي أمثلة على التطورات التي حدثت في القطاع الاقتصادي:
- توقيع قانون الإدماج الاقتصادي (2022) بهدف تعزيز مشاركة المواطنين مشاركة فعالة في الاقتصاد. وهذا القانون مدعوم بقانون المشتريات العامة المنقح (2021)؛
  - صياغة مشروع قانون هيئة تنظيم قطاع اللحوم؛
  - استحداث برنامج تيمو - ليتولتو الذي يحل محل برنامج الدعم المتكامل لبرنامج تنمية الزراعة في الأراضي الصالحة للزراعة؛
  - إصدار المبادئ التوجيهية المتعلقة بضيعات تربية الطراند في عام (2021) من أجل تنويع قطاع السياحة.
  - إصلاح القطاع المالي وتطويره، مما أدى إلى تحسين فرص حصول الشركات والأسر على التمويل، وكفالة توافر مجموعة متنوعة وتنافسية من المنتجات والخدمات المالية لدعم النمو الاقتصادي والتنمية. ومن النتائج الإيجابية أن معدل الشمول المالي ارتفع من 76 في المائة من الأسر في عام 2014 إلى 84 في المائة في عام 2020.
  - لا يزال اقتصاد بوتسوانا يظهر علامات التعافي، التي تعزى إلى نجاح إجراءات التخفيف وتحسين أداء قطاع التعدين، حيث من المتوقع أن تبلغ نسبة النمو الاقتصادي المحلي 4,2 في المائة و4,1 في المائة في عامي 2022 و2023 على التوالي.

## التوصية 127-41

27- اعتمد إطار وطني للحماية الاجتماعية من أجل توجيه جميع التدخلات نحو تحسين الحماية الاجتماعية. والحكومة بصدد اعتماد أداة تقييم غير مباشر لمستويات الدخل، وقد جرى تدريب المستعملين على استخدام أداة التقييم. ويقوم هذا النهج على تقييم الأسر المعيشية بدلاً من الأفراد.

28- ويعتزم السجل الاجتماعي الوحيد دمج المعلومات المتعلقة بالمستفيدين من العديد من البرامج الاجتماعية للبلاد أو من جميعها والاستحقاقات المقدمة إليهم. وقد نُشر في جميع مجالس المقاطعات الستة عشر (16). ومنذ أيلول/سبتمبر 2022، تستمر دورات تجديد المعلومات ومن المتوقع أن تكتمل بحلول شباط/فبراير 2023. وتُحْمَل البيانات في بيئة الاختبار. وعند الانتهاء من تدريب جميع المستخدمين، سيجري تنظيف البيانات قبل تحميلها في بيئة الإنتاج.

29- وأنشئت لجنة توجيهية وطنية للحماية الاجتماعية تضم كبار المسؤولين من الوزارات الرئيسية والوكالات الحكومية وشركاء إنمائيين. وتتمثل مهمة اللجنة في تنسيق صياغة السياسات والبرامج. وستستفيد اللجنة من عمل اللجنة التوجيهية التقنية القائمة المعنية بالحماية الاجتماعية.

30- وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقوم الحكومة حالياً بتصميم برنامج للحماية الاجتماعية ومبادئ توجيهية وأدوات تنفيذية ذات صلة من أجل ترشيد برامج الحماية الاجتماعية الحالية وتوطيدها وتعزيز فعاليتها، واعتماد نهج دورة مراحل الحياة الخمس (5). ويقر هذا النموذج بأن الأفراد يواجهون تحديات مختلفة في كل مرحلة من مراحل حياتهم.

## القضاء على الفقر

## التوصية 127-42

31- يوفر برنامج القضاء على الفقر فرصاً اقتصادية لأكثر الفئات السكانية هشاشة، بما في ذلك المجتمعات المحلية في المناطق النائية.

32- وحتى آب/أغسطس 2022، مُول 14 744 مشروعاً إضافياً. ومن بين المشاريع الممولة منذ إنشائها والبالغ عددها 40 973 مشروعاً، دخل 29 564 مشروعاً طور التشغيل وباتت هذه المشاريع توظف 34 553 شخصاً، مسهمة بذلك في تحسين سبل العيش.

33- وفيما يلي بعض الإنجازات الرئيسية:

- تخفيض عدد الطلبات المتراكمة من أكثر من 17 647 طلباً موافقاً عليه وغير مجمع إلى حوالي 5 809 طلبات؛
- تحقيق رقم أعمال يزيد على مليون بول من خلال مشروعين أحدهما يعمل في صناعة ورق المراض والآخر في إنتاج مواد التنظيف؛
- وضع نظام لإدارة البيانات بغية تخزين وإدارة بيانات المستفيدين؛
- إقامة شراكات مع الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة، بما في ذلك مكتب بوتسوانا للمعايير، فيما يتعلق بإصدار شهادات المنتجات؛ وجامعة بوتسوانا الدولية للعلوم والتكنولوجيا، من أجل الدعم التقني؛ ومتاجر كبرى بغرض استيعاب المنتجات؛ وشركاء إنمائيين مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة والاتحاد الأوروبي، بهدف التركيز الاستراتيجي في هذا المسعى؛

- إنشاء سلاسل قيمة مصاحبة لبرامج القضاء على الفقر بغية إشراك الجهات الفاعلة المساهمة الأخرى في تعزيز استدامة المشاريع؛
- اعتماد استراتيجية خروج في عام 2018 من أجل تسهيل شطب المستفيدين من تلك البرامج بتحسين سبل عيشهم. وقد شُطب إجمالاً 3 114 مستفيداً منذ تنفيذ الاستراتيجية؛
- وضع إطار لرصد وتقييم الاستراتيجية وتنفيذه إلى جانب أدوات لتحديد الاحتياجات من البيانات من أجل تتبع أداء البرنامج.

#### التوصية 127-43

34- سيُستعرض مشروع السياسة الوطنية للقضاء على الفقر تماشياً مع قانون الإدماج الاقتصادي (2022) الذي سُن مؤخراً والذي ينص على جملة أمور منها تنفيذ قوانين ومبادرات التمكين الاقتصادي وكذلك مشاركة "المواطنين المستهدفين" مشاركة فعالة في النمو الاقتصادي وتنمية الاقتصاد.

#### التوصية 127-44

35- تواصل بوتسوانا توفير رأس المال الأولي للمشاريع من خلال صندوق تنمية الشباب، من أجل تمكين الشباب من الاندماج في الحياة الاقتصادية.

36- وخلال الفترة من عام 2009 إلى عام 2020، استعاد ما مجموعه 10 729 شاباً (3 383 ذكراً و4 346 أنثى) من تمويل صندوق تنمية الشباب. ومن بين هؤلاء 73 شخصاً من ذوي الإعاقة و460 من شباب المناطق النائية.

37- ويحظى الشباب بحصص مخصصة ومعاملة تفضيلية في إطار عمليات الشراء الصغيرة، وصيانة المشاريع، ومن خلال الحصول على أسعار تفضيلية (في المناقصات) وحصص مخصصة في مشاريع إنشاء حواجز النار. وفي الفترة من نيسان/أبريل إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2022، بلغ إجمالي الإنفاق في إطار تخصيص حصص بنسبة 20 في المائة (في المشتريات الصغيرة) 2 684 367,66 دولاراً أمريكياً بينما أنفق 164 959,75 دولاراً أمريكياً على تخصيص حصة 15 في المائة في مشاريع الصيانة. وأنفق 46 351 062,35 دولاراً أمريكياً على منح أسعار تفضيلية بنسبة 15 في المائة (في المناقصات) بينما بلغ إجمالي الإنفاق في إطار تخصيص حصة 30 في المائة في مشاريع إنشاء حواجز النار 16 229,84 دولاراً أمريكياً. كما يسمح للشباب بتحديد المساحات المفتوحة غير المستخدمة بغرض استخدامها دون مجاناً لإنشاء أكشاك تجارية.

38- وتلتزم الحكومة أيضاً بالتخفيف من حدة الفقر بين الشباب غير الملحقين بالمدارس من خلال برنامج الخدمة الوطنية (تيريلو سيثابا)، الذي ينمي قدرات الشباب العاطلين عن العمل بتزويدهم بالمهارات والخبرات في مختلف الصناعات وقطاعات الأعمال. ويحصل الشباب المسجلون في البرنامج على بدل شهري لتغطية النفقات الأساسية. ومنذ آذار/مارس 2019 حتى الآن، سُجل 14 054 شاباً من أصل 15 000 شاب مستهدف.

39- ويقدم برنامج التدريب الوطني للخريجين من المواطنين العاطلين عن العمل فرصة لتطوير مهارات العمل والخبرات التي ستدعمهم في الانتقال من الأوساط الأكاديمية إلى بيئة العمل من خلال إلحاقهم بمختلف المؤسسات في بوتسوانا. ويدوم الإلحاق لمدة أقصاها سنتان (2). ويكون الاختيار على أساس مبدأ الأولوية حسب الأسبقية من خلال النظر في الوظيفة الشاغرة المتاحة والمؤهلات ومكان

الخدمة. كما يقدم برنامج التدريب الوطني للخريجين بدلاً شهرياً لتغطية النفقات الأساسية. ومنذ عام 2018 إلى الآن، سُجِّل في البرنامج 13 423 خريجاً شاباً.

#### التوصية 127-45

40- حتى كانون الأول/ديسمبر 2022، استفاد 31 524 امرأة و10 416 رجلاً من برنامج القضاء على الفقر. وكان 3 547 من هؤلاء من الشباب، ومنهم 2 661 أنثى و886 ذكراً

#### التوصية 128-61

41- يجري تصنيف الفقراء سعياً إلى تحديد التدخلات المناسبة والمستجيبة لاحتياجاتهم في ثماني (8) مقاطعات متضررة بشدة. ولا تزال التوصيات في هذا الصدد قيد التنفيذ.

42- وقد تحقق هدف إدارة فقر الأطفال وانتقال الفقر بين الأجيال من خلال تنفيذ برامج تيسر الحصول على القدر المناسب من التعليم والغذاء والرعاية الصحية. ويشمل ذلك برنامج "تنمية الأطفال الصغار" الذي يهدف إلى بناء جسر بين عالمي الطفل وهما: البيت والمدرسة.

43- ويتميز برنامج بوتسوانا الوطني للتغذية المدرسية بتغطية شاملة ويمتد أطفال المدارس من الفصل الأول الابتدائي إلى الفصل السابع (7) في جميع المدارس الحكومية. ويقدم البرنامج وجبتين ساخنيتين في مبنى المؤسسة يومياً إلى 364 859 تلميذاً في 764 مدرسة ابتدائية عامة في جميع أنحاء البلاد، بحيث تقدم وجبة الإفطار في الصباح الباكر قبل بدء الحصص الدراسية ووجبات منتصف الصباح. وتوزع وجبة غداء ثالثة خاصة على 23 049 تلميذاً في مستوطنات المناطق النائية أو في المجتمعات الهشة. ويلبي برنامج التغذية المدرسية أيضاً احتياجات طلاب المدارس الثانوية.

44- ولا تزال فرص العمل وتكوين الثروة تشكل أولوية للبلاد. وهكذا سيستمر تنفيذ برامج التمكين الاقتصادي المخصصة للمواطنين، التي تستهدف على وجه التحديد النساء والشباب وغيرهم من الفئات الهشة في المجتمع. وتشمل هذه البرامج مبادرات تمكين المرأة، وصندوق تنمية الشباب، وبرنامج القضاء على الفقر. ويجري تعزيز العمل الإيجابي لفائدة هذه الفئات بواسطة عناصر منها قانون الإدماج الاقتصادي، واستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية، وقانون المشتريات العامة.

45- وقد أحرز تقدم في توفير البنية التحتية في المناطق الريفية بغية تحسين بيئة الاستثمار وإمكانية الحصول على الخدمات. ويشمل ذلك توفير الكهرباء والمياه والطرق والإسكان والصرف الصحي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذلك تسخير مصادر الطاقة المتجددة. وبلغ معدل الوصول إلى الكهرباء 72 في المائة في عام 2020 (90,74 في المائة في المناطق الحضرية و26,38 في المائة في المناطق الريفية) بينما يجري ربط 203 قرى بشبكة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال مشروع "سمارت بوتس" لربط القرى بشبكة الإنترنت.

46- ومن أجل تسريع وتيرة تطوير البنية التحتية وزيادة فرص العمل على مستوى السلطة المحلية، أطلقت الحكومة برنامج المشاريع المجتمعية للدوائر الانتخابية الذي شمل جميع الدوائر الانتخابية السبع والخمسين (57) في السنة المالية 2018/2017. وبلغ إجمالي التمويل السنوي في إطار هذا البرنامج 570 000,00 دولار أمريكي بحيث تستفيد كل دائرة انتخابية من 100 000,00 دولار أمريكي. وتشمل البنية التحتية المنشأة الغرف الدراسية، وتصريف مياه الأمطار، والطرق، ومراكز الرعاية النهارية، ودور الضيافة، وإنارة الشوارع.



47- ويتواصل تعزيز تنمية رأس المال البشري بإعطاء الأولوية للجهود الرامية إلى تعزيز تنمية المهارات والتدريب، وبالتركيز على التدريب التقني بالإضافة إلى صقل مهارات الفقراء.

### مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

#### التوصية 127-54

48- وردت الإشارة إلى مسألة البنية التحتية للرعاية الصحية في التوصية 127-51 أدناه.

49- وقد نفذت الحكومة ما يلي من برامج توعية المراهقات والشابات.

50- برنامج "دريمز" للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، هو شراكة بين حكومة بوتسوانا وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية. وقد اتسع نطاق تغطية برنامج "دريمز" من منطقتين (2) في عام 2020 إلى ثماني (8) مناطق في عام 2022.

51- أما برنامج "شوغا راديو" فهو مبادرة اتصالية ضخمة متعددة الوسائط لتغيير السلوك تستهدف الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 10 أعوام و24 عاماً، بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وقد شملت 34 819 من المراهقين والشباب في الفترة ما بين عامي 2020 و2022.

52- وفي الفترة من عام 2020 إلى عام 2022، شمل البرنامج 87 782 فتاة مراهقة وشاباً من خلال رسائل الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية. وسُجلت 40 946 من المراهقات والشابات في أماكن آمنة وتلقين مهارات تعزيز الفرص الاقتصادية بينما تلقى 1 984 شخصاً رعاية بعد التعرض للعنف واستناد 3 845 شخصاً من العلاج الوقائي قبل التعرض.

53- وبدعم من الأموال المقابلة المقدمة من الصندوق العالمي لصالح المراهقات والشابات في دورتي تقديم المنح للفترتين 2021-2019 و2024-2022، تلقت بوتسوانا مليوني (2) دولار أمريكي من أجل المضي في تعميم مجموعة من المعلومات والمهارات والقيم داخل المؤسسات بغية تمكين الشباب من ممارسة حقوقهم الجنسية والإنجابية واتخاذ قرارات أسلم بشأن صحتهم وحياتهم الجنسية من خلال تنقيح المناهج التعليمية الوطنية.

54- وتوفر مجموعة أدوات المهارات الحياتية (الهادفة إلى تفعيل الإطار الوطني للمهارات الحياتية) إرشادات للجهات المنفذة (أي مدرسي التوجيه والإرشاد والأخصائيين الاجتماعيين ومقدمي الخدمات الصحية) بشأن توفير التربية الجنسية الشاملة للشباب في مراحل التعليم ما قبل المدرسي والابتدائي والثانوي، وكذلك للأشخاص غير الملحقين بالمدرسة.

55- وتستكمل مجموعة الأدوات بالمبادئ التوجيهية لمنهاج التوجيه والإرشاد للصفوف من الأول إلى الثالث، وبرنامج "ليفينغ": مهارات الحياة - نافذة أمل بوتسوانا. وبدعم من الصندوق العالمي، تقوم وزارة التعليم حالياً بمراجعة وتحديث المنهاج المدرسي للمهارات الحياتية بالإضافة إلى وضع دليل للتواصل بين الوالدين والطفل.

#### التوصية 127-55

56- ترد فيما يلي نجاحات التدابير التي اعتمدها بوتسوانا للحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين الشباب:

- فيما يتعلق بتوزيع الرفالات، وفقاً لتقرير عام 2020 للوقاية العالمية من فيروس نقص المناعة البشرية، صنفت بوتسوانا واحدة من أفضل البلدان من حيث عدد الرفالات الموزعة للفرد الواحد

سنوياً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في الفترة ما بين عامي 2018 و2019، ويشيد التقرير بـبوتسوانا لنجاحها في تضيق الفجوة فيما يتعلق بالفوائد الوقائية لاستخدام الرفال لدى الفئة العمرية 15-49 عاماً.

- فيما يتعلق بتشجيع اختبار الكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية باعتباره مدخلاً إلى كل برنامج من برامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تجاوزت بوتسوانا الهدف 95-95-95 الذي حددته منظمة الصحة العالمية. وهكذا فإن 95,1 في المائة من السكان البالغين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية يدركون حالتهم، و98 في المائة يتلقون العلاج، في حين تمكن 97,7 في المائة من الأشخاص الذين يتلقون العلاج من كبح الفيروس؛
- فيما يتعلق بختان الذكور الطوعي، وهو انجاز استمر على امتداد الفترة 2009-2022، أجريت 273 983 عملية أمنة لختان الذكور، وهو ما يعادل 92,5 في المائة من العدد المنشود بحلول عام 2022، وهو 298 180 عملية. ومن بين عمليات الختان هذه، أجريت 6 021 عملية من خلال مشروع الختان المبكر الآمن للرضع الذكور.
- تمكنت بوتسوانا بفعالية من الحد من انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل، فخفضت معدل الانتقال المباشر من الأم إلى الطفل إلى 2,21 في المائة، متجاوزة الهدف العالمي البالغ 5 في المائة. واعترافاً بهذا الإنجاز، أصبحت بوتسوانا أول بلد أفريقي تمنحه منظمة الصحة العالمية شهادة المستوى الفضي لسيرها في طريق القضاء على انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل؛
- غطى البرنامج الوطني الشامل لإزالة العوائق في مجال حقوق الإنسان والعوائق الجنسانية القائمة أمام الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية وداء السل، الذي تدعّمه مبادرة كسر الحواجز التابعة للصندوق العالمي، إحدى عشرة (11) منطقة من أصل سبع وعشرين (27) منطقة صحية وسيوسع نطاقه تدريجياً على المستوى الوطني لتعزيز الوعي بحقوق الإنسان وتمكين فئات السكان الرئيسية والهشة.

## التوصية 127-56

57- لاحظت الحكومة أن بوتسوانا تجاوزت الهدف 95:95:95، فوسعت ولاية الوكالة الوطنية لمكافحة الإيدز وتعزيز الصحة لتشمل الأمراض غير السارية. وهكذا أعدت بوتسوانا في عام 2021 وثيقة مبررات الاستثمار في الأمراض غير السارية لتوجيه تعبئة الموارد من أجل الأمراض غير السارية، وذلك بدعم من منظمة الصحة العالمية.

58- وبالإضافة إلى ذلك، منح المعهد الأفريقي - الأمريكي بوتسوانا "جائزة الإنجاز الوطني" في 20 أيلول/سبتمبر 2022، لفعاليتها في احتواء وإدارة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية والسل والملاريا، من بين أمور أخرى.

59- وعلاوة على ذلك، أكملت في عام 2020 مبادئ بوتسوانا التوجيهية المتعلقة ببرامج فيروس نقص المناعة البشرية/الأمراض المنقولة جنسياً والموجهة إلى الفئات السكانية المعنية الرئيسية، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان. ومن خلال مساعدة هذا الصندوق، وضعت الحكومة الاستراتيجية الوطنية الثانية المتعلقة بالرفالات للفترة 2020-2023، التي تتماشى مع الإطار الاستراتيجي الوطني الثالث.

وتتمثل النقاط البارزة للاستراتيجية الوطنية في تعزيز التنسيق والبرامج المتعلقة بالرفالات، وتوسيع سوق الرفالات خارج القطاع العام، وسد الثغرات في التمويل والموارد.

60- ومن خلال التعاقد الاجتماعي، أشركت الحكومة منظمات المجتمع المدني من أجل زيادة إمكانية وصول الرفالات إلى المجتمع المحلي. ووُزِعَ 11 613 200 رفال في عام 2021، منها 36 في المائة تولت توزيعها منظمات غير حكومية مختلفة بتمويل من الحكومة.

### التوصية 57-127

61- ترد فيما يلي بعض أوجه التعاون بين حكومة بوتسوانا والشركاء الإنمائيين في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز:

- أداة الإبلاغ "U-Report" بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)؛
- الوقاية من انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل بالتعاون مع مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها في الولايات المتحدة؛
- الاستجابة البرنامجية لفيروس نقص المناعة البشرية بالتعاون مع خطة الرئيس الأمريكي الطارئة للإغاثة المتعلقة بالإيدز؛
- تحسين تقديم خدمات عالية الجودة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية بالشراكة مع مبادرة الموارد البشرية من أجل الصحة (2030)؛
- التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛
- البحوث والتدريب وبناء القدرات في مجال فيروس نقص المناعة البشرية بالتعاون مع معهد هارفارد للإيدز؛
- مبادرة صحة الرجل التي تقودها السيدة الأولى ويدعمها الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛
- مبادرة الأطفال المصابين بالإيدز، بالشراكة مع المبادرة الدولية لمكافحة الإيدز التي أطلقتها كلية بايلور للطب؛
- Global Fund support the national HIV, Malaria, TB and COVID19 response (2019-2021, 2022-24) grant cycles
- الصحة الجنسية والإنجابية وتكامل الخدمات بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) 27؛
- دعم الصندوق العالمي للتدابير الوطنية للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والسل والملاريا وكوفيد-19 (في دورتي منح الفترتين 2019-2021 و2022-2024)؛
- دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان المقدم للحكومة من أجل إدماج الصحة الجنسية والإنجابية/فيروس نقص المناعة البشرية والعنف الجنساني؛
- استمرار منظمة الصحة العالمية في دعم الحكومة بالخبرة التقنية في مختلف المجالات المشمولة ببرامج القطاع الصحي، بما في ذلك مبررات الاستثمار في مكافحة الأمراض غير السارية.

## التوصية 127-58

62- يرجى الرجوع إلى التوصيتين 127-55 و 127-56 أعلاه.

## التوصية 127-59

63- تواصل الحكومة التعاون مع منظمات المجتمع المدني والشركاء الإنمائيين ووسائل الإعلام في سبيل زيادة الوعي بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية.

## التوصية 127-60

64- من أجل مواصلة مكافحة العنف الجنساني في سياق الصحة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يتضمن مشروع الخطة الوطنية الشاملة لإزالة العوائق في مجال حقوق الإنسان والعوائق الجنسانية القائمة أمام الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية وداء السل تدخلات تهدف إلى الحد من أوجه عدم المساواة بين الجنسين والقطع مع الأعراف الجنسانية الضارة والعنف الجنساني. وتواصل الحكومة التعاون مع مقدمي الخدمات المتعلقة بالعنف الجنساني للحد من التعرض لفيروس نقص المناعة البشرية والعنف الجنساني.

65- ووصلت مبادرة الإيمان والمجتمعات - وهي برنامج مدعوم من خطة الرئيس الأمريكي الطارئة للإغاثة المتعلقة بالإيدز - إلى 66 269 رجلاً وفتى شملتهم مختلف التدخلات. وفي عام 2022، وسع برنامج مبادرة الإيمان والمجتمعات التدخلات الرامية إلى التصدي للوصم والتجاوزات المرتبطة بالعلاج الروحاني بالإضافة إلى الأعراف والممارسات الجنسانية الضارة التي تديم حالات العنف الجنساني الذي تصاعد مؤخراً.

66- ومن أجل القضاء على الوصم والتمييز، اعتمدت الحكومة نهجاً عريض القاعدة بغية الحد من الوصم والتمييز. وتشمل المبادرات ما يلي:

- نشر الوعي من أجل الحد من عدم المساواة بين الجنسين؛
- تدريب ودعم المراهقين والشباب وكذلك المنظمات الدينية؛
- تعبئة المجتمعات المحلية وإقامة حلقات الحوار مع الزعماء التقليديين؛
- تدريب مقدمي الخدمات والقائمين بتتقيف النظراء.

67- وتشمل النتائج المتوقعة مما سبق ما يلي:

- تعزيز القدرة على كشف العنف الجنساني والتصدي له؛
- تعزيز القدرة على توفير الدعم النفسي والاجتماعي؛
- سرعة الاستجابة والإحالة لأغراض رصد انتهاكات حقوق الإنسان والتصدي لها؛
- تعزيز مشاركة المراهقات والشابات بصفتهم مسؤولات عن تتقيف نظرائهن من الشباب داخل المدرسة وخارجها في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية.

## حقوق الطفل

### التوصية 67-128

68- تجرم المادة 56 من قانون الطفل على إهمال الأطفال وإساءة معاملتهم واستغلالهم، بينما تحتوي المواد من 57 إلى 61 من هذا القانون على جرائم محددة يمكن ارتكابها ضد الأطفال. وهناك نظام لإدارة القضايا تستخدمه الحكومة لحصر عدد هذه الجرائم وتستترشد به التدخلات لصالح الأطفال الذين يتبين أنهم بحاجة إلى الحماية.

69- ويجوز إصدار أمر لحماية الطفل الذي يعتبر بحاجة إلى الحماية، وهو أمر يُنقل بموجبه ذلك الطفل إلى مكان آمن يحدّد على النحو الواجب وفقاً لأحكام المادة 97 من قانون الطفل.

70- ويوجد حالياً ثلاثمائة وثلاثة وسبعون (373) طفلاً في مؤسسات رعاية الطفل في جميع أنحاء البلد وعشرون (20) طفلاً في دور الحضانة. وتُفتش هذه المرافق بصورة منتظمة بغية التأكد من امتثالها معايير رعاية الطفل وتصدر لها تراخيص متجددة على أساس سنوي.

71- وقد وُسع نطاق البرنامج التجريبي للرعاية البديلة ليشمل أربع (4) مقاطعات أخرى.

72- وفيما يتعلق برصد رفاه الأطفال المودعين في مؤسسات الرعاية البديلة، وضعت لكل طفل خطة رعاية فردية يرصدها أخصائيو اجتماعيون مقيمون أو موظفون مجتمعيون متخصصون في رعاية الأطفال المودعين في دور الحضانة.

### التوصية 68-128

73- سيتواصل تنفيذ نموذج "انسباير". وقد شرع المجلس الوطني للأطفال في تنظيم حملة تسمى # الفرع 25 وتهدف إلى إعمال حق الطفل في الحماية من الاعتداء والاستغلال الجنسيين من خلال التشجيع على الإبلاغ باعتباره خطوة أولى للتدخل.

74- وقد تعززت قدرات الزعماء التقليديين، في بعض أجزاء المناطق الشمالية والجنوبية والوسطى والغربية من بوتسوانا، على قيادة المبادرات المتعلقة بالثني عن الممارسات الضارة ضد الأطفال.

75- وصُمم أيضاً دليل تدريبي للجان حماية الطفل في المناطق الريفية لكي تسترشد به المجتمعات المحلية في تحديد حالات إساءة معاملة الأطفال واستغلالهم ومنعها والتدخل في هذا الصدد. وقد وزع الدليل على جميع المقاطعات في بوتسوانا.

76- وعلاوة على ذلك، وقعت الحكومة مذكرة تفاهم مع منطمتين غير حكوميتين تتمثل ولايتهما الرئيسية في تنفيذ أنشطة الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال ومقدمي الرعاية إليهم. ومن خلال هذه الشراكة، أصبح مقدمو الخدمات قادرين أيضاً على تقديم خدمات الدعم على المستوى اللامركزي.

77- وتساهم دائرة شرطة بوتسوانا في الجهود الرامية إلى إنهاء العنف ضد الأطفال من خلال مراكز الشرطة الملائمة للأطفال، وذلك بتهيئة جو ملائم للأطفال الذين تعرضوا للأذى لكي يشعروا بالحرية في الإبلاغ و/أو التعاون مع القائمين على إنفاذ القانون الذين يحققون في قضاياهم، بغية ضمان اتخاذ الإجراءات المناسبة ضد الجناة.

## التوصية 127-37

78- من أجل التصدي للاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي والتحقيق فيهما، اتخذت دائرة شرطة بوتسوانا التدابير التالية:

- إنشاء مكتب مكافحة الاتجار بالبشر؛
- بناء قدرات الموظفين الذين يتعاملون مع هذه القضايا؛
- استخدام الخبرة في مجال الاستدلال العلمي الجنائي؛
- التعاون بين الجهات صاحبة المصلحة على الصعيدين المحلي والدولي معاً. ويشمل ذلك دعم التحقيقات، وإعادة الضحايا إلى أوطانهم، من بين أمور أخرى؛
- التوعية المجتمعية، لا سيما في المناطق الواقعة على الحدود.

79- ويسرت الحكومة أيضاً، من خلال وزارة العدل، تنظيم دورات تدريبية موجهة للمسؤولين في الخطوط الأمامية مثل مكاتب الهجرة والزعماء السياسيين والزعماء التقليديين، من أجل تحسين عمليات الكشف عن الجريمة وإحالتها إلى أجهزة إنفاذ القانون. كما تقود الوزارة مشروع قانون مكافحة الاتجار بالبشر (المعدل) لعام 2023 بغية معالجة أوجه القصور التشريعية التي تشمل أيضاً إلغاء خيار دفع الغرامات بدلاً من فرض عقوبات سجن على الجناة. وعقدت حلقة عمل استشارية وطنية لهذا الغرض في كانون الأول/ديسمبر 2022. ولذا فإن هذه التدابير الصارمة ستزيد من ردع الجريمة سواء في سياق القضايا المحلية أم عبر الوطنية

## التوصية 127-70

80- يتناول قانون الطفل حق الطفل في المشاركة من خلال إنشاء لجان حماية الطفل في القرى والمنتدى الاستشاري للأطفال. وتوفر هذه المنتديات منبراً للأطفال من أجل المشاركة في عمليات اتخاذ القرار بشأن المسائل التي تؤثر فيهم، مثل التعليم أو الصحة أو السلامة أو الرفاه العام. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأطفال المتأثرين يُستشارون، في سياق منازعات الحضانة، بشأن ترتيبات الحضانة المفضلة لديهم.

81- وعلاوة على ذلك، تنص المادة 7(أ) من قانون الطفل على تعزيز المساواة في الحقوق والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد الأطفال.

82- وأعيد أيضاً إطلاق حملة "إسونغ مو نغوانينغ" في المقاطعة الشمالية الغربية في آب/أغسطس 2022. ومنذ ذلك الحين أعيد تنشيطها في المقاطعات الشمالية الشرقية والجنوبية الشرقية بينما من المقرر تنشيط الحملة في مقاطعتي كغالاجادي وغانتسي في عام 2023. وخلال عمليات إعادة التنشيط هذه، تُعقد حوارات مع قادة المجتمعات المحلية، والأطفال، والزعماء التقليديين، إضافة إلى الرجال بغرض تشجيعهم على المشاركة في المسائل التي تؤثر في حياة الأطفال.

83- ووجهت الجهود أيضاً نحو التثقيف في مجال حقوق الطفل من خلال الشراكات مع المجتمع المدني، وتحديدًا منظمة "خط الطفل" في بوتسوانا، والشركاء الإنمائيين مثل اليونيسف، بالإضافة إلى محطات الإذاعة العامة والخاصة التي تخصص مساحات زمنية لمسائل حقوق الطفل.

## التوصية 127-71

84- أُجري في عام 2019 تحليل لحالة الأطفال اليتامى والمستضعفين. وقد أفادت نتائج التقرير الإطار الوطني للحماية الاجتماعية ومشروع سياسة الأطفال اليتامى والمستضعفين الذي أُوشك على الاكتمال.

## التوصيتان 127-72 و 127-45

85- بلغت مخصصات الميزانية لبرنامج رعاية الأيتام لسنتي 2022/2021 و 2023/2022 ما يعادل 18 067 425,77 و 18 066 744,21 دولاراً أمريكياً، على التوالي. وتلك هي الميزانية المستخدمة لتنفيذ خطة العمل الوطنية للأيتام والأطفال المستضعفين.

## التثقيف في مجال حقوق الإنسان

## التوصية 127-63

86- أدرج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في صميم المناهج الدراسية في المرحلتين الابتدائية والثانوية وذلك في إطار الدراسات الاجتماعية والثقافية، والتوجيه والمشورة، والدراسات الإنمائية، والتاريخ، والجغرافيا، والعلوم البيئية. وعلى مستوى التعليم العالي، يجري تناول قضايا حقوق الإنسان في دورات قانونية وإدارية وتعليمية ودورات العمل الاجتماعي والدورات الإعلامية.

87- وتقوم الحكومة بحملات توعية من أجل تعزيز التثقيف بشأن الحق في الاسم والجنسية. وبلغ معدل تسجيل المواليد في البلد 98 في المائة وفقاً لتقرير إحصاءات الأحوال المدنية لعام 2020.

88- ويستمر تنظيم التوعية العامة من خلال أشكال مختلفة من وسائل الإعلام، واجتماعات "كغوتلا"، والاحتفال بأيام الإعاقة، بما في ذلك اليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة. وهذا يساعد على تشجيع وتعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة بتبديد المفاهيم الخاطئة والوصم والقوالب النمطية المحيطة بالأشخاص ذوي الإعاقة.

89- وتقوم دائرة شرطة بوتسوانا، من خلال وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية وكذلك من خلال برنامج التوعية في مجال منع الجريمة، بتوعية الجمهور واستهداف الفئات الهشة، لا سيما النساء والفتيات، بمختلف مسائل حقوق الإنسان.

90- وتنفذ الحكومة برامج توعية من أجل تثقيف الجمهور بشأن حقه في الهوية القانونية وأهمية تسجيل المواليد والوفيات. وخلال هذه الحملات، تُجرى عملية التسجيل عبر الهاتف المحمول وتصدر شهادات الميلاد والوفيات في حينها.

91- وعلاوة على ذلك، يتواصل القيام بحملات توعية عامة موجهة لزملاء المجتمع المحلي والمهاجرين بشأن أحكام قانون الجنسية وقانون الهجرة. ويعزز ذلك أيضاً بناء القدرات الموجهة نحو توعية المهاجرين من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن حقوقهم وأهليتهم للحصول على الإقامة الدائمة والجنسية. وتستخدم المنصات الإعلامية مثل صفحات الإذاعة والفيديوك بغية تثقيف الجمهور بشأن الحق في الإقامة الدائمة والجنسية وأهلية الحصول عليهما وبشأن قوانين العمل.

92- وأثناء عملية استقبال السجناء، يُبلغ كل سجين بجميع القوانين المنطبقة عليه أثناء سجنه. وتقوم منظمة المساعدة القانونية في بوتسوانا وأمانة المظالم بتثقيف السجناء بشأن حقوق الإنسان.

## عدم التمييز

### التوصية 127-26

93- توفر الإجراءات التشغيلية الموحدة لدائرة شرطة بوتسوانا توجيهات بشأن كيفية معالجة القضايا دون أي شكل من أشكال التمييز. ومن أجل تعزيز عدم التمييز وإنفاذ القوانين، يستفيد جميع الأفراد في كلية الشرطة في بوتسوانا من أنشطة بناء القدرات الموجهة للمتدربين في إطار التدريب السابق للخدمة وكذلك أثناء الخدمة.

94- وفيما يتعلق بعدم التمييز ضد مجتمع الميم الموسع، رأَت محكمة الاستئناف في قضية المدعي العام ضد موتشيديمانغ، في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، أن المادة 164 من قانون العقوبات التي تحظر العلاقات الجنسية المثلية بالتراضي غير دستورية.

95- وتصدر شهادات ميلاد لجميع الأطفال المولودين في بوتسوانا من أجل تعزيز الحق في الهوية القانونية.

96- وينص مشروع قانون الإعلاميين (2022) الذي يهدف إلى ضمان التزام السلوك المهني لدى الصحفيين على إنشاء مجالس تأديبية بغية اتخاذ إجراءات ضد الصحفيين الذين ينشرون معلومات تمييزية.

## التدريب في مجال حقوق الإنسان

### التوصية 127-25

97- لا يزال التثقيف في مجال حقوق الإنسان يقدم لموظفي دائرة السجون في بوتسوانا في مرحلة ما قبل الخدمة وأثناءها. وتشمل بعض الدورات المقدمة ما يلي:

- تعريف الحقوق وحقوق الإنسان؛
- تتبع تطور حقوق الإنسان؛
- إعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (1948)؛
- الفرق بين الحق والامتياز والحرية؛
- حقوق الإنسان الأساسية في بوتسوانا؛
- تطبيق حقوق الإنسان الأساسية في بوتسوانا؛
- المعاملة الإنسانية للمجرمين، التي تشمل العناصر التالية: تعريف وشرح المعاملة الإنسانية للجناء؛ ومناقشة حقوق الإنسان للجناء؛ ومصادر حقوق الإنسان للجناء؛ وقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد مانديلا).

98- ومنذ عام 2019، أكمل ما مجموعه 1 448 فرداً من أفراد الشرطة تدريبات متعلقة بحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، يستمر التحقيق في ادعاءات انتهاك حقوق الإنسان من جانب مكتب شرطة بوتسوانا. ومنذ عام 2020، جرى التحقيق في تسعة وعشرين (29) من هذه الادعاءات، وفي أربع (4) حالات منها، أدين الجناء وصدر في حقهم قرار بالفصل في حالتين (2)، بينما فُصل ستة عشر (16) فرداً من أفراد الشرطة وكان تسعة (9) أفراد يخضعون للتحقيق أو المحاكمة أو كانوا في انتظار جلسات الاستماع في إطار الإجراءات التأديبية.



99- وقُدِّم التدريب في مجال حقوق الإنسان إلى ما مجموعه 1 000 متدرب في مرحلة ما قبل الخدمة في إطار التدريب على قانون الإجراءات والأدلة الجنائية، كما تلقى ثمانية عشر (18) فرداً من أفراد الشرطة برتبة رقيب نفس التدريب عند حضور دورة المهارات الإشرافية.

100- وتنظم المادتان 23 و 27 من قانون شرطة بوتسوانا الأحكام الإدارية المتعلقة بالجزاء التأديبية المفروضة على مرتكبي أعمال التعذيب من دائرة شرطة بوتسوانا (الباب 21:01). أما العقوبات التأديبية التي يمكن فرضها على مرتكب أعمال التعذيب فهي التوبيخ أو التوبيخ الشديد أو الغرامة أو تخفيض الرتبة أو الفصل.

101- وثمة ضمانات أخرى يوفرها النظام القضائي في بوتسوانا وهي أنه عندما يسجل موظف قضائي اعترافاً من شخص متهم ويتبين أن المتهم قد أكره على الإدلاء باعترافه بالتعذيب، فإن تلك الأقوال تعتبر أدلة غير مقبولة.

### التوصية 127-32

102- تطبق دائرة شرطة بوتسوانا نموذجاً تدريبياً بشأن العنف الجنساني يستفيد منه أفراد الشرطة قبل الخدمة وأثناءها. وهذا يعزز كفاءة أفراد الشرطة في التعامل على نحو مناسب مع العنف الجنساني. وبالإضافة إلى ذلك، يوجد في جميع مراكز الشرطة في المقاطعات منسق للشؤون الجنسانية مسؤول عن ضمان المعالجة السليمة لحالات العنف الجنساني، مثل الحصول من ضحايا العنف الجنساني أو الناجين منه على إفادات يدلون بها في غرف خاصة.

103- وفيما يتعلق بمقدمي الرعاية الصحية، هناك خطة وطنية شاملة (2019-2024) ترمي إلى إزالة الحواجز المتعلقة بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في سياق الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية وداء السل. وتتضمن هذه الخطة تدخلات لتدريب الشرطة وتمكينها من أجل التعاون مع منظمات المجتمع المدني ومقدمي الرعاية الصحية بغية التصدي للعنف الجنساني. ويندرج هذا التدخل في إطار البرامج السبعة الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، التي ترمي إلى إزالة الحواجز المنافية لحقوق الإنسان في الحصول على الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية وداء السل والتي يدعمها الصندوق العالمي في عشرين دولة على صعيد العالم من خلال التمويل التحفيزي/التمويل المقابل. وتستخدم الحكومة حالياً منحة الصندوق العالمي للفترة 2019-2021 وقد حُصص المزيد من التمويل المقابل لدورة 2022-2025.

### التوصية 127-21

104- قُدِّم التدريب المتعلق بالمنظور الجنساني والتنمية، حتى الآن، إلى أعضاء اللجنة الوطنية للشؤون الجنسانية بغية تزويدهم بالمهارات اللازمة لتنفيذ ولايتهم على النحو الملائم. وتشمل الخطوات التالية وضع استراتيجية لتوجيه عملهم وكذلك وضع معايير مرجعية لأفضل الممارسات. ومن المقرر أن تجري اللجنة حوارات مع مجموعات مختلفة ابتداء من شباط/فبراير 2023. وتشمل الفئات المستهدفة: المنظمات الدينية، والزعماء التقليديين (ديكغوسي)، والأشخاص ذوي الإعاقة، والجمعية الأخوية الرياضية، ورواد الحركة الجنسانية في بوتسوانا.

### التوصيات 127-35 و 127-69 و 127-66

105- فيما يتعلق بمشاركة المرأة في الاقتصاد العادي، يرجى الرجوع إلى التوصيتين 127-27 و 128-45.

106- وفيما يتعلق بمشاركة المرأة في السياسة، يرجى الرجوع إلى التوصية 127-36 أدناه.

### التوصية 127-36

107- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عينت الحكومة أربعة من أصل ستة أعضاء منتخبين خصيصاً في البرلمان. وبالإضافة إلى ذلك، عُيّن نساء في المناصب القيادية التالية:

- أول وزيرة للمالية والتنمية الاقتصادية؛
- أول امرأة ترأس الوظيفة العمومية، وهي الأمينة الدائمة للرئيس؛
- نائبة الأمينة الدائمة للرئيس؛
- أول امرأة على رأس محكمة الاستئناف في جمهورية بوتسوانا؛
- أول مفوضة ترأس دائرة السجون في بوتسوانا؛
- أول امرأة ترأس دائرة الإيرادات الموحدة في بوتسوانا؛
- نائبة رئيس جامعة بوتسوانا المفتوحة وجامعة بوتسوانا، على التوالي.

108- وعلى نطاق أوسع داخل الوظيفة العمومية، احتلت النساء في كانون الثاني/يناير 2023 نسبة 44 في المائة من الوظائف التنفيذية برتبة مديرة وما فوق.

### التوصية 127-65

109- تبلغ نسبة المتعلقات في بوتسوانا 88,7 في المائة من جميع النساء البالغات من العمر 15 سنة فما فوق مقارنة بنسبة 86,74 في المائة من الرجال. وفي إطار نظام التعليم العادي، يبلغ التكافؤ بين الجنسين النسب التالية:

- مرحلة ما قبل الابتدائي - 0,96؛
- التعليم الابتدائي - 0,95؛
- التعليم الثانوي - 1,1؛
- التعليم العالي - 1,32.

110- وتشير هذه الإحصاءات إلى تزايد عدد الفتيات الملتحقات بالمرحلتين الثانوية والجامعية مقارنة بالفتيان.

### التوصيتان 127-66 و 127-67

111- لضمان استمرار تمتع المرأة بحقوق الإنسان كاملة، أنشأت الحكومة اللجنة الوطنية للشؤون الجنسانية بهدف رصد تنفيذ السياسة الوطنية المتعلقة بالشؤون الجنسانية والتنمية التي تشدد على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع القطاعات. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم اللجنة برصد الأوضاع لضمان حصول النساء والرجال على قدم المساواة على الفرص الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية والسياسية في البلاد. وعلاوة على ذلك، أنشأت الحكومة اللجنة الرفيعة المستوى المشتركة بين الوزارات المعنية بالعنف الجنساني بغية توجيه التصدي للعنف الجنساني على الصعيد الوطني. ويتواصل أيضاً إنشاء لجان معنية بالشؤون الجنسانية في المقاطعات. فقد أنشئ ما مجموعه ثلاث عشرة (13) لجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعلاوة على ذلك، فإن الخطة الوطنية الخمسية الشاملة الرامية إلى إزالة الحواجز المتعلقة بحقوق

الإنسان والحواجز الجنسانية القائمة في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والسل تشير إلى الأعراف الجنسانية والقيم الثقافية الضارة باعتبارها دوافع للعنف الجنساني. وهكذا، بدأت بوتسوانا في تنفيذ البرامج الرئيسية السبعة للحد من الوصم والتمييز التي أوصى بها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

### التوصية 127-68

112- ورد الرد في التوصيات 127-27 و 127-65 و 127-67.

113- ويعزز عرض الأزياء المنظم في إطار برنامج تنمية المناطق النائية (RADP)، وهو مسابقة جمال محلية مخصصة فقط لنساء ورجال المناطق النائية، تمكين الشابات والشبان الذين يعيشون في مستوطنات تلك المناطق بما يتماشى مع سياسة إطار العمل الإيجابي. وهذا العام، أقيمت المسابقة تحت شعار "اكتشاف الجمال الطبيعي والمواهب". ويشمل هذا الموضوع تنمية مواهب شباب مجتمعات المناطق النائية، مما يعزز عنصر إدماج الشباب في المجتمع الأوسع. والسيدة الأولى لجمهورية بوتسوانا هي راعية مسابقة جمال "RADP".

### التوصية 127-73

114- تقدم وزارة الصحة خدمات ملائمة للشباب، بما في ذلك خدمات ملائمة للشباب بتركيز خاص على المراهقات والشابات في المناطق الريفية. وتضطلع وزارة التعليم الأساسي أيضاً بالتنقيف الجنسي الشامل، وهو تنقيف مناسب للسن. كما تقوم قطاعات مختلفة برفع مستوى الوعي من خلال منصات مختلفة مثل الإذاعة والتلفزيون والمطبوعات ووسائل التواصل الاجتماعي.

### التعاون مع الإجراءات الخاصة وهيئات المعاهدات

التوصيات 128-26 و 128-27 و 128-28 و 128-29 و 128-30 و 128-31

115- استضافت بوتسوانا المكلفين بولايات حقوق الإنسان المذكورين فيما يلي:

- المقرر الخاص المعني بحقوق الأقليات (آب/أغسطس 2018)؛
- المقرر الخاص المعني بالمياه والصرف الصحي (2019)؛
- لجنة الخبراء (الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورعايته) (حزيران/يونيه 2021)؛
- المقرر الخاص المعني بحالات القتل خارج نطاق القضاء (2021)؛
- الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي (تموز/يوليه 2022)؛
- المقرر الخاص المعني بحقوق المرأة في أفريقيا (كانون الأول/ديسمبر 2022)؛
- من المتوقع أن يقوم المقرر الخاص المعني بالأشخاص ذوي الإعاقة بزيارة في نيسان/أبريل 2023.

### التوصية 127-64

116- تواصل بوتسوانا بذل الجهود لتنفيذ التزاماتها تجاه اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ومن ثم تعزيز حقوق المرأة وحمايتها. وقدمت بوتسوانا تقريرها الدوري الرابع إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في عام 2018، وجرى استعراضه في آذار/مارس 2019. ومن المقرر

أن تقدم بوتسوانا تقريرها الدوري الخامس إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في آذار/مارس 2023.

117- جهود التنفيذ موثقة في هذا التقرير في التوصيات 5-127 (عدم التمييز)؛ و128-18 (التصديق على المعاهدات)؛ و127-30 (العنف الجنساني)؛ و127-34 (الوصول إلى العدالة)؛ و127-38 و127-39 و127-40 (مكافحة الاتجار بالبشر)؛ و127-51 (الحق في الصحة).

## عقوبة الإعدام

التوصيتان 28-127 و29-127

118- من المتوقع أن يتضمن مشروع الاستراتيجية الشاملة لحقوق الإنسان وخطة العمل الوطنية، المقرر تنفيذهما في عام 2023، مناقشات عامة حول عقوبة الإعدام في إطار خطة العمل الوطنية.

## العنف الجنساني

التوصية 30-127

119- تواصل الحكومة تنفيذ القوانين التي تجرم على العنف الأسري وتوفر الحماية للناجيات منه. وتشمل هذه القوانين دستور جمهورية بوتسوانا، وقانون العقوبات، وقانون العنف الأسري، وقانون ممتلكات الأشخاص المتزوجين. وتدعم الحكومة أيضاً منظمات المجتمع المدني التي توفر ملاذات آمنة للنساء ضحايا العنف.

التوصية 31-127

120- تنفذ دائرة شرطة بوتسوانا التدابير التالية في إطار مكافحة العنف الجنساني:

- تطوير كفاءات أفراد الشرطة في التعامل مع القضايا؛
- تزويد الضحايا بالدعم النفسي والاجتماعي والمشورة؛
- التعاون مع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة وأنظمة الإحالة؛
- استخدام المخبرين؛
- تعيين منسقين للشؤون الجنسانية؛
- نشر أفرقة حفظ النظام المجتمعية (إشراك المجتمع المحلي للمساعدة في أعمال الشرطة)؛
- برامج التوعية المجتمعية (التعليم العام)؛
- حملات مكافحة العنف الجنساني.

121- وسعيًا إلى الحد من انتشار حوادث العنف الجنساني وتحسين البرامج المصممة خصيصاً للسجناء، أطلقت الدائرة في أيلول/سبتمبر 2021 "برنامج مرتكبي أعمال العنف الجنساني". والبرنامج مصمم خصيصاً لإعادة تأهيل مرتكبي أعمال العنف الجنساني والجرائم ذات الصلة.

## التوصية 128-48

122- لا تزال حكومة بوتسوانا ملتزمة بتنفيذ جميع التزاماتها الدولية والقارية والإقليمية في مجال حقوق الإنسان، التي يجري إدراجها في القوانين والسياسات لضمان تمتع المرأة والرجل بحقوق الإنسان الخاصة بهما تمتعاً كاملاً وعلى قدم المساواة. وتحقيقاً لهذه الغاية، تواصل الحكومة اعتماد قوانين جديدة وإنشاء مؤسسات لحماية حقوق الإنسان. ومن الأمثلة على ذلك قانون سجل مرتكبي الجرائم الجنسية (2021)، واللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بالعنف الجنساني (2021) والمحاكم المتخصصة في قضايا العنف الجنساني (2020).

## التوصيتان 127-33 و 127-66

123- أعطت الحكومة الأولوية للاستجابة إلى لعنف الجنساني واعتمدت تدابير منها التالية لمكافحة العنف الجنساني:

- اعتماد قانون سجل مرتكبي الجرائم الجنسية في عام 2021؛
- إنشاء فرع الشؤون الجنسانية وحماية الطفل في دائرة شرطة بوتسوانا؛
- إنشاء محاكم متخصصة معنية بالعنف الجنساني؛
- إنشاء اللجنة الرفيعة المستوى المشتركة بين الوزارات المعنية بالعنف الجنساني.

## الحق في التعليم

## التوصية 127-61

124- تعزز الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم والتدريب للفترة 2015-2020 ثلاثة عناصر حاسمة للتعليم، وهي توافره وتكافؤ فرص الحصول عليه وجودته.

125- ولمعالجة هذه العناصر الثلاثة، اتخذت الحكومة ما يلي من إجراءات:

- زيادة عدد المدارس الابتدائية العامة التي تقدم برنامج فصول الاستقبال من 613 إلى 683؛
- زيادة عدد المدارس الابتدائية من 756 إلى 758 في الفترة ما بين عامي 2018-2022؛
- إنشاء ست (6) مدارس فرعية في المناطق النائية، وأربع (4) في الجزء الشمالي واثنين (2) في الجزء الجنوبي من البلد؛
- إنشاء أربع وأربعين (44) وحدة للأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية: ومنها أربع (4) لضعاف السمع، واثنان (2) لضعاف البصر. وبعض المتعلمين مسجلون في المدارس العادية.
- اعتماد تدابير العودة إلى المدرسة، ودوائر الدعم، والرعاية الإرشادية، والتوجيه والمشورة، وبرامج العلاج الإلزامية لتعزيز استبقاء المتعلمين؛
- مراجعة المناهج الدراسية للتعليم القائم على النتائج، التي اكتملت في عام 2020؛
- الانتهاء من 38 برنامجاً تعليمياً استعداداً لإدخال مسارات متعددة في عام 2021؛
- يقوم مجلس امتحانات بوتسوانا حالياً بوضع إطار لتقييم المناهج الدراسية تمشياً مع التعليم القائم على النتائج؛

- إتاحة برامج مجانية للتعليم الأساسي للسجناء، تعادل البرامج التي تقدم إلى المجتمع العام؛
- الارتقاء بالتعليم الحرفي إلى تعليم تقني؛
- توفير برامج خارج المدرسة وتعليم الكبار.

126- وتسعى حكومة بوتسوانا جاهدة إلى زيادة تعزيز حق الأطفال في التعليم الجيد من خلال إنشاء مدارس ملائمة للأطفال.

### التوصية 127-62

127- وضعت وزارة التعليم خطة تعليمية واستراتيجية تهدف إلى الانتقال نحو التعليم القائم على النتائج، ونشرت الخطة على جميع المدارس الثانوية العليا في بوتسوانا، لتتماشى مع خطة إعادة الضبط.

128- واعتمدت الحكومة السياسة المتعلقة باللغات (2022) لكي تنفذ في المدارس الابتدائية العامة بهدف إقرار استخدام لغة الأم وسيلة للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة (ما قبل الابتدائي حتى الصف 2). وسيجري إدخال هذه اللغات وفق نهج مرحلي، بدءاً بثلاث عشرة لغة، تشمل لغة الإشارة.

129- وتخضع جميع المؤسسات التعليمية للاعتماد من قبل هيئة المؤهلات الوطنية من أجل الاعتراف بها في بوتسوانا. وقد اعتمد ثمانية وثلاثون (38) برنامجاً تعليمياً في المدارس الحكومية. كما يتعين على مؤسسات التعليم العالي الخضوع لعملية الاعتماد لتعزيز مستوى التعليم المقدم.

130- وبدأت خطة رقمنة المدارس على ثلاث مراحل مع إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم والتعلم. وُزِدت 500 مدرسة ابتدائية من أصل 756، وجميع المدارس الإعدادية (البالغ عددها 207) وجميع المدارس الثانوية العليا (وعدها 34) بمختبرات متقلة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف تعزيز التعلم الإلكتروني. ويوجد في جميع المدارس الثانوية موظف متفرغ لتكنولوجيا المعلومات يتولى إدارة خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في حين زُود المتعلمون والمعلمون في جميع المدارس الثانوية العليا بأجهزة حاسوب محمولة.

131- وُدِرَب 2 528 معلماً في المدارس الابتدائية و758 مدرساً في المدارس الإعدادية و14 مدرساً في المدارس الثانوية العليا على التعليم الإلكتروني أثناء الخدمة، من أجل تحسين نوعية التعليم من خلال استخدام التكنولوجيا.

132- وتقدم سجون بوتسوانا التعليم للسجناء بالشراكة مع وزارة التعليم وجميع مؤسسات التعلم والجامعات الأخرى وخدمات المكتبات والمنظمات غير الحكومية. ويخضع المتعلمون للامتحان في مختلف المستويات من خلال مجلس امتحانات بوتسوانا ويُمنحون شهادات. ويقدم أيضاً تدريب مهني يركز على تزويد السجناء بالمهارات اللازمة لمنحهم فرصاً متكافئة مع غيرهم للعمل وبدء أعمالهم التجارية الخاصة عند انقضاء مدة عقوبتهم.

### الحق في الصحة

### التوصية 127-51

133- حرص البلد على أن تكون المرافق الصحية في متناول مواطنيه، حيث يقطن أكثر من 85 في المائة من المواطنين على بعد 15 كيلومتراً من المرفق الصحي. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم خدمات النوعية المتنقلة لصالح السكان الذين يصعب الوصول إليهم. وهناك ما يزيد على 1 500 محطة توقف متنقلة في جميع أنحاء البلد.

- 134- وفيما يلي إنجازات الحكومة في مجال تحسين فرص الحصول على الخدمات الصحية:
- وضع إطار سياسة تنمية الطفولة المبكرة الذي يهدف إلى ضمان حصول الأطفال على فرص متكافئة في تنمية الطفولة المبكرة بغض النظر عن مكانهم الأصلي أو الوضع الاقتصادي لأسرهم. ويدعم الإطار مبادرة "اللحظات الأولى" من خلال تدريب الآباء/مقدمي الرعاية والمجتمعات المحلية على أهمية الأيام الألف الأولى؛
  - توفير حليب أطفال مجاني للأطفال النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية اللواتي يخترن الرضاعة الاصطناعية بشرط استيفاء معايير الرضاعة المقبولة والمجدية والمتيسرة التكلفة والمستدامة والأمنة (AFASS). وتبلغ النسبة المئوية للرضع المعرضين لفيروس نقص المناعة البشرية والمستفيدين من حليب الأطفال الاصطناعي حوالي 57 في المائة؛
  - سعياً إلى التصدي لاعتلال النساء ووفياتهن الناجمة عن سرطان عنق الرحم، شرعت الحكومة في توحيد خطة وطنية لمكافحة السرطان (2026-2022-NCCP). ويبلغ معدل التغطية بالفحص المسجل في ثماني عشرة (18) مقاطعة 56 في المائة. وأنشئت 35 عيادة لإجراء الاستئصال الكهربائي (LEEP) في جميع أنحاء هذه المقاطعات من أجل تسريع علاج الآفات السابقة للسرطان والإحالة إلى عيادات الرعاية المتخصصة؛
  - علاوة على ذلك، كُيفت مبادرات عالمية مثل خطة عام 2030 لتنظيم الأسرة من أجل المضي في تدعيم التدخلات للحد من الوفيات النفاسية. وحرصاً على تعزيز توفير خدمات الصحة الجنسية والإنجابية أثناء حالات الطوارئ، أجرت وزارة الصحة، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، تقيماً لمدى استعداد البلد لتقديم مجموعة الخدمات الأولية الدنيا للصحة الجنسية والإنجابية في حالات الطوارئ. والهدف من تقييم جاهزية حزمة الخدمات الدنيا هو إعطاء فكرة عن الاستعداد لضمان الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية الأساسية والقدرة على تقديم تلك الخدمات على الصعيد الوطني و/أو دون الوطني.
- 135- ويشمل تأثير التدابير المتخذة في القطاع الصحي ما يلي:
- بلغ معدل توفير الفيتامين A للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر و59 شهراً 76,1 في المائة في عام 2021 و75,5 في المائة في عام 2020. وتأثر هذا التدخل بتدابير الإغلاق أثناء جائحة كوفيد-19.
  - بلغ معدل توفير كبريتات الزنك 52 في المائة في عام 2020 و38 في المائة في عام 2021 و55 في المائة في عام 2022؛
  - بلغ معدل توفير أملاح الإماهة الفموية 52 في المائة في عام 2020 و68 في المائة في عام 2021 و76 في المائة في عام 2022؛
  - بلغ معدل توفير اللقاح الخماسي 3 التكافؤ 77 في المائة في عام 2020 و69 في المائة في عام 2021 و53 في المائة في عام 2022؛
  - بلغ معدل تغطية (لقاح) الحصبة الألمانية 1 نسبة 70 في المائة في عام 2020 و72 في المائة في عام 2021 و69 في المائة في عام 2022؛
  - إنشاء مصنع لتصنيع اللقاحات في عام 2022؛

- حققت بوتسوانا معدل تطعيم بلغ 64 في المائة مقابل الهدف الذي حددته منظمة الصحة العالمية وهو 70 في المائة.

136- وتواصل دائرة شرطة بوتسوانا تنظيم أنشطة يوم الحفاظ على الصحة حيث يدعى الأطباء لتوفير التثقيف الصحي والفحص في مختلف التخصصات بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض غير السارية الأخرى. وقد حضر هذه الأنشطة 848 موظفاً.

137- وتقدم دائرة السجون في بوتسوانا رعاية صحية شاملة وجيدة للسجناء تعادل الرعاية المقدمة لسائر الناس على النحو المنصوص عليه في قانون الصحة العامة. وبالإضافة إلى ذلك، ينصب التركيز على الحفاظ على المستوى الأمثل من الصحة أثناء السجن. وتقدم الخدمات لنزلاء السجون، بمن فيهم السجناء وموظفو السجون وأفراد الجمهور الموجودين في الأماكن الخاضعة لإدارة السجون. وتوفر الخدمات رعاية صحية شاملة في جميع مراحل المرض وتساعد في استعادة الصحة وإدارة الأمراض المعدية والتخفيف من حدتها.

138- وتقدم بالتعاون مع وزارة الصحة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي الخدمات الصحية التالية: الخدمات العلاجية؛ وخدمات صحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة؛ وبرامج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وعلاج مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)؛ والإحالة إلى المرافق الصحية المدنية.

#### التوصية 127-52

139- تواصل حكومة بوتسوانا السعي نحو الحد من الوفيات النفاسية بغية تحقيق الغاية 3 من أهداف التنمية المستدامة (خفض نسبة الوفيات النفاسية إلى أقل من 70 حالة لكل 100 000 بحلول عام 2030). ويتواصل تنفيذ التدخلات لتتبع وضمان جودة الرعاية كما هو مقرر سنوياً. ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي: اللجان الوطنية والمؤسسية للأمهات ومبادرة الحد من الوفيات النفاسية. ولا يزال بناء القدرات في مجال الرعاية التوليدية الطارئة ورعاية حديثي الولادة يحظى بأهمية محورية لتحسين جودة الرعاية من أجل الحد من الوفيات النفاسية. وتبلغ نسبة الوفيات النفاسية حالياً 130,5 حالة لكل 100 000 (2020)، بعد أن كانت 166,3 حالة لكل 100 000 من في عام 2019.

140- وتظهر الصحة الإنجابية وصحة الأم والوليد والطفل والمراهق في بوتسوانا تحسناً مستمراً خاصة في مكونات تنظيم الأسرة والسرطانات الإنجابية. ويتضح ذلك من خلال زيادة معدل انتشار وسائل منع الحمل من 52,8 في المائة في عام 2007 إلى 67,3 في المائة في عام 2017 وزيادة التغطية بفحص سرطان عنق الرحم من 57 في المائة في عام 2017 إلى 65 في المائة في عام 2021. وتعزى الزيادة في معدل انتشار وسائل منع الحمل إلى إدخال وسائل لمنع الحمل العكوسة في الأمد الطويل (مثل الغرسات). ونقحت الوزارة الوثيقة الاستراتيجية لعام 2021 لتواصل العمل بها طوال الفترة 2022-2026 من أجل دمج تدخلات المشاركة المجتمعية الحاسمة بغية معالجة الحد من الوفيات النفاسية.

141- ومن أجل الحفاظ على هذا الإنجاز، أدمجت وزارة الصحة بفعالية تدابير الرعاية الشاملة بعد الإجهاض في مكون تنظيم الأسرة من أجل تسخير الصلة الإيجابية مع اعتماد وسائل منع الحمل العكوسة في الأمد الطويل. وسيقطع هذا النهج شوطاً طويلاً في الحد من الاحتياجات غير الملباة في مجال تنظيم الأسرة والحد من حالات الحمل غير المقصود.

142- وأقرت الحكومة خدمات متخصصة في مستشفيات المقاطعات من أجل تحسين الخدمات. وهذه الخدمات المتخصصة هي الجراحة العامة والطب الباطني وطب الأطفال والتوليد وأمراض النساء



والتخدير. ولدى الحكومة ميزانية لدفع تكاليف المرافق الخاصة المحلية والدولية للرعاية الطبية المتخصصة المقدمة للمواطنين التي لا تتوفر في مرافق القطاع العام.

### التوصية 127-53

143- عولجت في سياق التوصية 127-51 أعلاه.

## إقامة العدل والمحاكمة العادلة

### التوصية 127-34

144- تواصل دائرة شرطة بوتسوانا تمكين أفرادها من تعزيز مهارات التحقيق والارتقاء بها. ويجري تدريب أفراد الشرطة بانتظام في كلية الشرطة البوتسوانية والأكاديمية الدولية لإنفاذ القانون وغيرها من المؤسسات في مختلف الميادين.

145- وعلاوة على ذلك، تعاونت دائرة شرطة بوتسوانا مع مديرية النيابة العامة لتمكين أفراد الشرطة من اكتساب مهارات الادعاء.

146- وكان مشروع المدينة الأكثر أماناً مفيداً في الكشف عن الجرائم المختلفة، مثل سرقة الأموال أثناء النقل والحوادث المميتة وغيرها. ولذلك فإن دائرة شرطة بوتسوانا بصدد توسيع نطاق تغطية المدن الأكثر أماناً لتشمل مناطق استراتيجية أخرى.

147- وبالإضافة إلى مراكز الشرطة القائمة، افتتح مركز شرطة آخر في سيمولالي، مع زيادة قوام الشرطة وتوسيع مناطق نشاطها، لصالح سكان القرية والمناطق المحيطة بها.

148- وافتتحت سبعة (7) مراكز شرطة أخرى في جميع أنحاء البلد ولا يزال المزيد قيد الإنشاء. وستساعد الزيادة في عدد أقسام ومراكز الشرطة على تقريب دائرة الشرطة التي تشتت الحاجة إلى خدماتها من المجتمعات المحلية.

149- وتواصل دائرة شرطة بوتسوانا تطبيق الأساليب العلمية في نطاق مهمتها المتعلقة بإدارة الجريمة. ونتيجة لذلك، تسنى الكشف عن المزيد من حالات العنف الجنساني والاعتداءات الجنسية والقتل. كما عززت الأساليب العلمية إدارة التحقيقات المتعلقة بالأشخاص المفقودين والأشخاص المتوفين المجهولين من خلال تطبيق المعايير والممارسات الدولية.

150- أسهمت قدرة الاستدلال العلمي الجنائي في مجال الجرائم السيرانية أيضاً إسهاماً إيجابياً في التحقيق في الجرائم وكشفها، لا سيما في مجال الاتصالات الإلكترونية الهجومية، والاحتتيال، والتشهير الجنائي، وكذلك في حالات استغلال الأطفال في المواد الإباحية.

## إدراج المعاهدات في القوانين المحلية

### التوصيات 128-37 و 128-38 و 128-43 و 128-44

151- لا تزال الجهود مبذولة في سبيل إدراج المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان في التشريعات الوطنية. فقد أدرج قانون أمانة المظالم (المعدل) لعام 2021 مبادئ باريس في حين سي طرح في الجلسة القادمة للبرلمان مشروع قانون الإعاقة الذي يسعى إلى إدراج اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في القوانين المحلية.

### التوصية 127-5

152- لا تزال الحكومة ملتزمة بإدراج اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في القوانين المحلية ولا تزال تحشد الدعم التقني والمالي لهذا الغرض.

### الاتجار بالبشر

### التوصية 127-38

153- تواصل حكومة بوتسوانا التعاون مع المنظمة الدولية للهجرة لتمكين موظفي الهجرة من التعامل مع قضايا مكافحة الاتجار بالبشر. واستفاد من التدريب سبعة وثلاثون موظفاً (37).

### التوصية 127-40

154- اعتمدت الحكومة نهجاً شاملاً من خلال إشراك منظمات المجتمع المدني في العمليات الاستراتيجية الرفيعة المستوى لوضع مشروع قانون مكافحة الاتجار بالبشر (المعدل) لعام 2023. وعقدت حلقات عمل استشارية على نطاق البلد وشاركت فيها الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة مثل أعضاء منظمات المجتمع المدني، والمجتمع الدولي، وأجهزة إنفاذ القانون، والأخصائيين الاجتماعيين، وغيرهم من المسؤولين والشركاء المهمين في الخطوط الأمامية. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت الحكومة لجنة صياغة وطنية لوضع خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر (2023-2028). وتضم اللجنة أعضاء من المجتمع المدني.

### التوصية 127-39

155- شملت أنشطة الحكومة في عام 2022 زيادة الوعي، ومشاركتين (2) إذاعيتين، وحلقتي عمل (2) لبناء القدرات، والاحتفال باليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص، واجتماعاً رفيع المستوى لوضع اللمسات الأخيرة على مشروع اتفاقية تعاون بين حكومة بوتسوانا ومنظمة "حب العدل الدولية (Love Justice International) بشأن الاتجار بالأشخاص.

### المياه والصرف الصحي

### التوصية 127-47

156- لضمان تزويد الجمهور بالمياه الصالحة للشرب، تقوم حكومة بوتسوانا باستمرار برصد نوعية المياه. وتواصل بوتسوانا استكشاف التكنولوجيات المناسبة لتحسين نوعية المياه. ويجري تنفيذ العملية التالية باستمرار لتحقيق هذه الغاية:

- بدء تركيب مرافق لتصنيع ثاني أكسيد الكلور، وهي مرافق لديها القدرة على التخزين لمدة طويلة في محطة معالجة المياه بغية تطهير المياه وتحسين جودتها؛
- وضع خطط وبروتوكولات لسلامة المياه من أجل رصد نوعية المياه وإدارتها؛
- البحث والتطوير لتحسين التكنولوجيات القائمة لمعالجة المياه؛
- الأخذ بنهج يشرك العديد من الجهات صاحبة المصلحة. ومن بين هذه الجهات المعنية شعبية جودة المياه والحفاظ عليها، وإدارة خدمات المياه في المختبرات، ومكتب بوتسوانا للمعايير وغيرها.

### التوصية 127-48

157- انضمت بوتسوانا في آب/أغسطس 2020 إلى شراكة الأمم المتحدة من أجل توفير المياه والصرف الصحي للجميع. وفي العام نفسه، كان 80 في المائة من سكان البلد حاصلين على خدمات الصرف الصحي الأساسية، مقارنة بنسبة 52 في المائة في عام 2008. وبالإضافة إلى ذلك، أفاد تقرير شراكة الأمم المتحدة من أجل توفير المياه بشأن الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة بأن 78 في المائة من المسطحات المائية الخاضعة للرصد في بوتسوانا توفر مياهها سطحية جيدة النوعية في عام 2020.

158- وتواصل الحكومة إعطاء الأولوية لتطوير البنية التحتية للمياه والصرف الصحي. فقد خصّص حوالي 30 في المائة من ميزانية التنمية للمياه والصرف الصحي خلال خطة التنمية الوطنية 11. وأنجز ما مجموعه تسعة (9) مشاريع للمياه وخدمة الأراضي والصرف الصحي في جميع أنحاء البلد: ستة (6) مشاريع أنجزت في عام 2021 وثلاثة (3) خلال عام 2022. وهناك تسعة عشر (19) مشروعاً في طور الإنجاز خلال عام 2023، مما سيضمن الأمن المائي وزيادة الوصول إلى المياه الصالحة للشرب في بعض القرى في المقاطعات الوسطى والجنوبية والشمالية الشرقية والشمالية الغربية.

### التوصية 127-49

159- يرجى الرجوع إلى التوصيتين 127-47 و 127-48.

### التوصية 127-50

160- يجري تنفيذ بروتوكولات مراقبة جودة المياه على الصعيد الوطني لحماية جودة مياه الشرب وفقاً لمعيار جودة مياه الشرب في بوتسوانا (BOS 32:2015)، وهذا يشمل أيضاً مراقبة ورصد مرافق توليد المياه العادمة وفقاً لمعيار تصريف المياه العادمة في بوتسوانا (BOS 93:2012).

### المؤسسات والسياسات - لمحة عامة

### التوصية 128-45

161- يوحد الإطار الوطني للحماية الاجتماعية جميع برامج الحماية الاجتماعية التسعة والعشرين (29) التي تنفذ في بوتسوانا. وقد أدى ذلك إلى تحسين توجيه خدمات الحماية الاجتماعية وتنسيقها وتنفيذها ورصدها.

162- ويرجى الرجوع إلى الفقرة 127-27 أعلاه بشأن برنامج التنمية الريفية وإطار العمل الإيجابي لصالح مجتمعات المناطق النائية.

### Notes

<sup>1</sup> [https://www.ohchr.org/sites/default/files/lib-docs/HRBodies/UPR/Documents/Session29/BW/BOTSWANA\\_MidTerm2020\\_3rdcycle.pdf](https://www.ohchr.org/sites/default/files/lib-docs/HRBodies/UPR/Documents/Session29/BW/BOTSWANA_MidTerm2020_3rdcycle.pdf).